

Distr.: General
5 September 2018
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

الدورة السابعة عشرة

جنيف، ١١-١٣ تموز/يوليه ٢٠١٨

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة عن أعمال دورته السابعة عشرة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١١ إلى ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٨



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-14740(A)



* 1 8 1 4 7 4 0 *

المحتويات

الصفحة

٣	مقدمة
٣	الاستنتاجات المتفق عليها
٦	موجز الرئيس
١٧	المسائل التنظيمية

المرفقات

		جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات
٢٠	المنافسة
٢١	الحضور

مقدمة

عُقدت الدورة السابعة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة في قصر الأمم بجنيف، سويسرا، في الفترة من ١١ إلى ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٨. وحضر المناقشات التي جرت خلال الدورة ممثلو الدول الأعضاء في الأونكتاد، بمن فيهم وزراء ورؤساء هيئات المنافسة، والعديد من المنظمات الحكومية الدولية.

أولاً - الاستنتاجات المتفق عليها

إن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة،

إذ يشير إلى مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية،

وإذ يأخذ في الحسبان القرار الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة السابع المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية (جنيف، سويسرا، تموز/يوليه ٢٠١٥)^(١)،

وإذ يضع في اعتباره الأحكام المتصلة بقضايا المنافسة التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الرابعة عشرة (الأونكتاد الرابع عشر؛ نيروبي، تموز/يوليه ٢٠١٦)، بما في ذلك الأحكام الواردة في الفقرتين ٦٩ و٧٦ (خ) من مافيكيانو نيروبي^(٢)،

وإذ يؤكد مجدداً الدور الأساسي الذي تؤديه قوانين وسياسات المنافسة في تحقيق التنمية الاقتصادية السليمة، وضرورة مواصلة تشجيع تنفيذ مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية،

وإذ يلاحظ أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ونتائج الأونكتاد الرابع عشر يركزان على تناول ما تنطوي عليه العولمة من فرص وتحديات بالنسبة إلى التنمية والحد من الفقر،

وإذ يؤكد أن قوانين وسياسات المنافسة وسيلة رئيسية لتناول الفوائد والتحديات التي تنطوي عليها العولمة، بوسائل منها تعزيز التجارة والاستثمار، وحشد الموارد، وتسخير المعارف، والحد من الفقر،

وإذ يسلم كذلك بضرورة تعزيز عمل الأونكتاد في مجال قوانين وسياسات المنافسة سعياً إلى تعزيز دوره الإنمائي وفوائده للمستهلكين والأعمال التجارية،

وإذ يدرك كذلك قيمة عمل الأونكتاد في مجال النقل البحري الدولي، على النحو الوارد في عدة منشورات منها استعراض النقل البحري،

(١) TD/RBP/CONF.8/11, chapter I

(٢) TD/519/Add.2

وإذ يرحب بمساهمة بيرو في عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة التي تمثلت في قائمة الأونكتاد الافتراضية لأفضل الممارسات الدولية في مجالي المنافسة وحماية المستهلك،

وإذ يحيط علماً مع الارتياح بالمساهمات الخطية والشفوية المهمة المقدمة من هيئات المنافسة والجهات المشاركة الأخرى التي أسهمت في إثراء النقاش أثناء الدورة السابعة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون وسياسات المنافسة،

وإذ يحيط علماً مع التقدير بالوثائق وبعملية استعراض الأقران التي خضعت لها بوتسوانا ويسرّها أمانة الأونكتاد خلال دورة الفريق السابعة عشرة،

١- يعرب عن تقديره لحكومة بوتسوانا التي تطوّعت بالخضوع لاستعراض الأقران وتقاسم خبراتها وممارساتها الفضلى والتحديات التي تعترضها مع وكالات المنافسة الأخرى خلال الدورة السابعة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي، ومع جميع الحكومات والتجمعات الإقليمية المشاركة في عمليات الاستعراض، ويقرّ بما أحرز من تقدم حتى الآن في صياغة وإنفاذ قانون المنافسة في البلد المشمول باستعراض الأقران؛

٢- يدعو جميع الحكومات الأعضاء ووكالات المنافسة إلى مساعدة الأونكتاد، على أساس تطوعي، بتوفير خبراء أو غير ذلك من الموارد للأنشطة المقبلة وأنشطة المتابعة المتعلقة بعمليات استعراض الأقران الطوعية وتوصياتها؛

٣- يقرر، في ضوء التجارب المتصلة بعمليات استعراض الأقران الطوعية التي جرت حتى الآن، ووفقاً للموارد المتاحة، أنه يتعين على الأونكتاد أن يُجري مزيداً من عمليات استعراض الأقران الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة في الدول الأعضاء أو التجمعات الإقليمية للدول خلال الدورة الثامنة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المزمع عقدها في تموز/يوليه ٢٠١٩؛

٤- يشدد على أهمية التعاون الدولي على النحو المعترف به في الفرع واو من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية، بما في ذلك التعاون غير الرسمي فيما بين الوكالات، ويدعو الأونكتاد إلى تعزيز ودعم التعاون بين هيئات المنافسة والحكومات وفقاً للتوجيهات الواردة في اتفاق أكرّا في الفقرات ١٠٣ و ٢١١؛

٥- يسلم بدور النقل البحري في تيسير وتعزيز التجارة الدولية، ويشجع هيئات المنافسة على متابعة التطورات في قطاع النقل البحري عن طريق الحاويات لضمان المنافسة العادلة والحيلولة دون الممارسات المخلة بالمنافسة في هذه الأسواق، ويحث هيئات المنافسة على التعاون فيما بينها لمواجهة الممارسات المخلة بالمنافسة عبر الحدود، بل وأكثر من ذلك في مجال النقل البحري نظراً إلى طابعه العالمي؛

٦- يطلب إلى الأونكتاد أن يواصل عمله التحليلي في مجال النقل البحري الدولي ليشمل رصد وتحليل آثار الترتيبات التعاونية وعمليات الاندماج، وألا يقتصر ذلك على أسعار الشحن فحسب، بل ليشمل أيضاً تواتر وكفاءة وموثوقية وجودة الخدمات، في إطار عمله المتعلق باستعراض النقل البحري؛

٧- يشدد على أهمية التعاون الإقليمي في إنفاذ قوانين وسياسات المنافسة؛ ويدعو هيئات المنافسة إلى تعزيز تعاونها الثنائي والإقليمي؛

٨- يؤكد فوائد تعزيز وتقوية قدرات الإنفاذ وتشجيع ثقافة المنافسة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية عن طريق أنشطة بناء القدرات والدعوة التي تستهدف جميع الجهات صاحبة المصلحة، ويطلب إلى أمانة الأونكتاد تعميم ملخص مناقشات فريق الخبراء الحكومي الدولي بشأن هذا الموضوع على جميع الدول المهتمة، بوسائل منها ما تظطلع به الأمانة من أنشطة في مجال التعاون التقني وعمليات استعراض الأقران، ويشجع الدول الأعضاء على تقديم أفضل الممارسات لتضمينها في قائمة الأونكتاد الافتراضية التي أعدت مؤخراً بشأن أفضل الممارسات الدولية في مجالي سياسات المنافسة وحماية المستهلك؛

٩- يدعو الأونكتاد إلى تعزيز ودعم التعاون بين هيئات المنافسة والحكومات وفق اتفاق أكرا (الفقرتان ١٠٢ و ١٠٤)، ومافيكيانو نيروبي (الفقرتان ٦٩ و ٧٦ (خ))، والقرار الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة السابع لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية (الفقرتان ٣ و ١٦)؛^(٣)

١٠- يطلب إلى أمانة الأونكتاد إعداد دراسة بشأن قضايا المنافسة في الاقتصاد الرقمي للدورة الثامنة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، مع مراعاة الأعمال السابقة التي اضطلعت بها الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة، بغية تيسير المشاورات بشأن موضوع محدد يتم اختياره من بين المجموعات الواردة في القرار الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة السابع لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية؛

١١- يطلب إلى أمانة الأونكتاد تيسير مناقشة خلال الدورة الثامنة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة بشأن قضايا المنافسة في قطاع الصحة، ولا سيما النظر في المواد الصيدلانية وخدمات الرعاية الصحية؛

١٢- يعرب عن تقديره للتقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد عن الأعمال التي اضطلع بها فريق النقاش بشأن التعاون الدولي، الذي أنشئ في الدورة السادسة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي، بهدف مواصلة تبادل المعلومات وإجراء حوار بشأن طرائق تنفيذ الفرع "واو" من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية، ويحيط علماً بالتقرير الصادر بعد الدراسة الاستقصائية عن العقبات التي تعترض التعاون الدولي، وكذلك مقترحات الدول الأعضاء بشأن تعزيز التعاون الدولي، ويدعو إلى تمديد ولاية فريق النقاش لمدة عام آخر، وذلك لمواصلة العمل الذي يضطلع به أعضاء الفريق على أساس طوعي، وأن يقدم تقريراً عن أنشطته إلى الدورة الثامنة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي؛

١٣- يقرر مواصلة النظر في مسألة التعاون الدولي لهيئات المنافسة في مكافحة الممارسات المخلة بالمنافسة عبر الحدود وعمليات الاندماج، وذلك خلال دورته الثامنة عشرة في عام ٢٠١٩ كبنء مستقل من بنوء جدول الأعمال؛

(٣) قرار الجمعية العامة ١٨٦/٧٠ بشأن حماية المستهلك، الذي اعتمد في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، المرفق.

١٤- يطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تعد استعراضاً محدثاً لأنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية، كي ينظر فيه فريق الخبراء الحكومي الدولي في دورته الثامنة عشرة، على أن تأخذ في الاعتبار المعلومات التي سترد من الدول الأعضاء في موعد أقصاه ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩؛

١٥- يطلب إلى أمانة الأونكتاد تنقيح وتحديث التعليقات على الفصلين التاسع والعاشر من قانون المنافسة النموذجي على أساس المعلومات التي سترد من الدول الأعضاء في موعد أقصاه ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩؛

١٦- يحيط علماً مع التقدير بالتبرعات المالية وغيرها من المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء، ويدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة مساعدة الأونكتاد على أساس طوعي فيما يقوم به من أنشطة بناء القدرات والتعاون التقني وذلك بتوفير الخبراء أو مرافق التدريب أو الموارد المالية، ويطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل أنشطتها في مجال بناء القدرات والتعاون التقني، بما في ذلك التدريب، وأن تركز، حيثما أمكن، على زيادة أثر هذه الأنشطة إلى أقصى حد في جميع البلدان المهتمة.

الجلسة العامة الختامية

١٣ تموز/يوليه ٢٠١٨

ثانياً- موجز الرئيس

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

١- تناول الأمين العام للأونكتاد في ملاحظاته الافتتاحية كيفية دخول قضايا المنافسة في الحوارات التي تجريها الأمم المتحدة منذ أكثر من ٧٠ عاماً. ومنذ ذلك الحين، أصبحت مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية هي الصك العالمي الوحيد الذي تسترشد به الدول الأعضاء في تصميم وتنفيذ قوانين وسياسات المنافسة الفعالة، ومن ثم الإسهام في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وقال إن الأونكتاد يشعر بالفخر لاستضافة وتنظيم المداولات الحكومية الدولية بشأن المنافسة في وقت يزداد فيه اعتماد النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة على نجاح إنفاذ قوانين المنافسة في الأسواق. ولا يمكن التصدي بفعالية لتركز السوق، ولا سيما في الأسواق الرقمية، إلا من خلال التعاون الدولي. ويتعين على الحكومات أن تجعل الأسواق والتنمية أكثر عدلاً وإنصافاً. وأشار إلى أن الأونكتاد يقدم المساعدة التقنية وبناء القدرات على المستوى الإقليمي في أمريكا اللاتينية، ووسط وغرب أفريقيا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وعلى الصعيد الوطني، كما هو الحال في إثيوبيا، وزمبابوي. وهناك مسؤولية مشتركة عن تعزيز المنافسة والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢- وأعربت إحدى المندوبات عن الأسف لأن النمو المتوقع لم يتحقق في البلدان النامية بسبب الممارسات المخلة بالمنافسة في الأسواق. وقالت إن أولوية بلدها هي كفاءة التصنيع الشامل، وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، بما في ذلك تمكين النساء والشباب من خلال قوانين المنافسة وإنفاذها. ولاحظ أحد المشاركين، على سبيل المثال، أن التلاعب في العطاءات قد

يؤدي إلى زيادة الأسعار بنسبة قد تصل إلى ٢٠ في المائة في البلدان المتقدمة النمو و ٣٥ في المائة في البلدان النامية. واستعرض مندوب آخر التطورات الأخيرة بشأن قانون المنافسة في بلده، الذي بدأ تنفيذه منذ سنتين. وقال إن هناك قانون جديد يعكس أفضل الممارسات الدولية، نتيجة للخدمات الاستشارية التي يقدمها الأونكتاد.

٣- وتناولت المتحدثة الرئيسية مساهمة سياسات المنافسة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقالت إن المنافسة لا تجتهد الاعتراف اللازم في الوقت الراهن بوصفها سياسة ذات أهمية حيوية لتمكين الناس من المشاركة في الأسواق ولتوفير السلع والخدمات للمستهلكين الضعفاء والمحرومين. وأشارت إلى أن على هيئات المنافسة تقديم الدليل على استفادة الجميع من الأسواق. واستعرضت عدة أمثلة على الصعيد الوطني عن المكاسب الكبيرة التي تحققت للمستهلكين بفضل إنفاذ قوانين المنافسة.

٤- وبنبغي لهيئات المنافسة أن تعرض أولوياتها بشكل واضح للغاية، وأن توضح متى تكون المصالح العامة موضع اعتبار، إلى جانب توضيح الشواغل المتعلقة بالمنافسة. ومن المهم بالنسبة لهيئات المنافسة التفكير على مستوى إقليمي عند تناول الحالات، لأن أسوأ الممارسات المخلة بالمنافسة قد تنطوي على عنصر عابر للحدود يتطلب اتخاذ إجراءات منسقة.

باء- التحديات التي تواجهها البلدان النامية فيما يتعلق بالمنافسة والتنظيم في قطاع النقل البحري (البند ٣(أ)(ط))

٥- قدمت أمانة الأونكتاد عرضاً عاماً للنقل البحري وصناعة النقل البحري والإطار القانوني والتنظيمي القائم لقانون المنافسة في هذا القطاع، فضلاً عن التحديات التي تواجهها البلدان النامية والخيارات السياساتية المتاحة (TD/B/C.I/CLP/49).

٦- وضمت إحدى حلقات النقاش التي أدارها رئيس الدورة مجموعة خبراء هم: رئيس فرع لوجستيات التجارة التابع لشعبة التكنولوجيا واللوجستيات في الأونكتاد؛ والمستشار القانوني للمجلس العالمي للنقل البحري؛ ونائب الرئيس التنفيذي لرابطة نقل البضائع في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وعضو المجلس العالمي للشاحنين؛ ومفوض المجلس الإداري للدفاع الاقتصادي في البرازيل؛ والمدير التنفيذي الأعلى للجنة المنافسة في هونغ كونغ، الصين؛ ورئيس وحدة المديرية العامة للمنافسة التابعة للمفوضية الأوروبية.

٧- وأشار أحد المشاركين في حلقة النقاش إلى أن النقل بالحاويات كان له الأثر الأكبر وكان أكثر أهمية للتجارة العالمية من العوامة. وقد شهد قطاع النقل البحري عمليات توحيد من خلال عمليات الاندماج والتحالفات. واستأثرت ١٠ شركات شحن بنسبة ٨٣ في المائة من السوق؛ وتراجع عدد شركات النقل البحري المملوكة لبلدان بنسبة ٤٠ في المائة. وعموماً، لا يزال في معظم الأسواق العديد من الشركات ومنافسة شديدة وانخفاض في أسعار الشحن. أما في الأسواق الصغيرة والدول الجزرية الصغيرة والمناطق النائية، فإن وجود عدد قليل من مقدمي الخدمات قد أثر على أسعار الشحن واختيار الشاحنين.

٨- وفي معظم طرق الشحن، تعمل شركات النقل في إطار تحالفات عالمية تتيح تحسين العمليات وزيادة محطات الربط ووتيرة عمل الشاحنين. ومن بين التحديات المحتملة التي تواجه التحالفات دمج الخدمات عند التفاوض مع الموانئ. كما يعني تطوير التكامل الرأسي أن بعض

شركات النقل تكون لديها محطات وهياكل أساسية في الموانئ خاصة بها، الأمر الذي قد يطرح تحديات أمام الموانئ.

٩- وقال مشارك آخر في حلقة النقاش إن اتفاقات تقاسم السفن مفيدة للجميع بالنسبة لشركات النقل والشاحنين. واتفاقات تقاسم السفن لها آثار إيجابية بالنسبة للمنافسة عن طريق الحد من الحواجز التي تحول دون دخول الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، كما أن وفورات التكاليف عن طريق تسيير سفن أكبر حجماً تشكل إحدى الآثار المترتبة على اتفاقات تقاسم السفن التي تؤدي إلى وفورات في تكاليف الوقود، فتصبح هذه الصناعة قادرة على المنافسة. وقال إن هناك حاجة إلى سياسة منافسة تتسم بالوضوح والاتساق فيما يخص اتفاقات تقاسم السفن. وشدد على أن إعفاء اتفاقات تقاسم السفن من قانون المنافسة هو المعيار، وسيظل أمراً في غاية الأهمية. وتحتاج شركات النقل إلى المرونة لتتمكن من تعديل الترتيبات التعاونية من أجل مواصلة تقديم الخدمات بشكل منتظم والاستجابة للتغيرات في السوق.

١٠- وقال مشارك ثالث في حلقة النقاش إن الإدماج قلل عدد الكيانات التي يمكن التفاوض معها، وجعل الخيارات محدودة وكفل فعالية مقدمي الخدمات. وأشار إلى أن القرارات التشغيلية للجهات الفاعلة الموحدة يمكن أن تكون ذات أثر تراكمي. وأشار إلى أن إعادة تنظيم مجموعة من الموانئ يمكن أن تترتب عليه تكاليف، الأمر الذي قد يفرض تحديات فيما يتعلق بالهياكل الأساسية للموانئ ويضغط على الهياكل الأساسية فيها، مما يؤدي إلى تدهور الخدمة وزيادة الوقت اللازم للتخليص. ويشكل فرض رسوم إضافية إحدى سمات صناعة النقل خلال الفترات التي تشهد زيادة كبيرة في أسعار الوقود. ومحاولة استرداد التكاليف عن طريق فرض رسوم إضافية يتم الإعلان عنها في غضون مهلة قصيرة يجعل الشاحنين في وضع صعب. وعلى النقيض من ذلك، فإن قطاع صناعة الطيران لا يتعامل مع زيادة أسعار الوقود عن طريق فرض رسوم إضافية خلال مهلة قصيرة. ويكتسي رصد أوضاع الأسواق أهمية حاسمة في تحديد القرارات الشفافة التي يمكن اتخاذها. وينبغي تقييم ما إذا كانت هناك حاجة إلى إعفاء القطاع البحري من قوانين المنافسة.

١١- وذكر مشارك آخر في حلقة النقاش أن اتفاقات تقاسم السفن كانت معفاة من قانون المنافسة في بلده. بيد أن الاتفاقات التي تمت مناقشتها بشكل طوعي كانت بمثابة اتفاقات لتبادل المعلومات، بما في ذلك اتفاقات تبادل المعلومات المتعلقة بالأسعار. والجهات التي طلبت إبرام اتفاقات إعفاء على أساس طوعي استندت طلباتها إلى الكفاءة التي يمكن تحقيقها، مثل استقرار الأسعار. وقال إن أسعار الشحن قد تكون مستقرة بموجب الاتفاقات الطوعية ولكنها أعلى من أسعار السوق. ولا ترى اللجنة المعنية بالمنافسة أن استقرار الأسعار يشكل ضرباً من كفاءة الخدمات. كما شددت الجهات الطالبة على استقرار الخدمة وإمكانية توفير استثمارات طويلة الأجل عن طريق الاتفاقات الطوعية، مما يعني ضمناً موثوقية الخدمة بسبب ارتفاع الأسعار وأن الفوائد لن تتحول إلى الشاحنين بل تستخدم في الاستثمار. وثمة جانب إيجابي آخر لهذا الاتفاقات الطوعية وهو أسعار الشحن وشفافية فرض الرسوم الإضافية، التي يمكن أن تيسر تنسيق الأسعار، الأمر الذي يضر بالمنافسة. ويتعين على هيئات المنافسة أن تتخذ قرارات قائمة على الأدلة بطريقة مفتوحة وشفافة، فيحظى القرار في هذه الحالة فقط بقبول الأطراف المتأثرة.

١٢- وناقش مشارك آخر في حلقة النقاش عمليات الاندماج والتحالفات في صناعة النقل البحري. وركز تحليل المفوضية الأوروبية لعمليات الاندماج على الحصص السوقية في الأسواق ذات الصلة والحوافز التي تعترض الدخول. ولا يوجد حظر حتى الآن بهذا الشأن. ومع ذلك، حُدِّدَت المعالجات لضمان قدرة المشاركين الآخرين في السوق على منافسة الكيانات التي دخلت في عمليات اندماج. في الاتحاد الأوروبي، تحتاج التحالفات إلى إجراء تقييم ذاتي لتحديد ما إذا كان سلوكها يثير شواغل تتعلق بالمنافسة. وفيما يتعلق بالإعفاءات الجماعية التي تشمل الاتحادات، فإن شركات النقل التي تدخل في نطاق الإعفاءات لديها اليقين القانوني الذي يضمن عدم إمكانية الطعن في سلوكها. وهناك حالة تكتل احتكاري أُثِّرت مؤخراً في مجال النقل البحري للسيارات. فحظر إعفاءات اتحادات الخطوط البحرية وإعفاءات الاتحادات من قانون المنافسة يشكل توازناً جيداً.

١٣- وأفاد المشارك الأخير بأن المجلس الإداري للدفاع الاقتصادي قام خلال السنوات الخمس الماضية بتحليل ثماني معاملات تتعلق بالقطاع وفصل فيها. وركز المجلس في تحليله على مستوى قدرات القطاع والمخاطر المتعلقة بوجود عمليات مشتركة بين المنافسين. ففي البرازيل، ينبغي الإشارة إلى اتفاقات تقاسم السفن لأن أعضاء الاتحاد يتخذون القرارات بصورة مشتركة بشأن مسارات النقل والجداول الزمنية والموانئ وتبادل الفراغات. وتعد البرازيل مثلاً جيداً على التحليل المسبق لتلك العقود. ولا بد لهيئات المنافسة في البلدان النامية ضمان تحقق أوجه الكفاءة الناتجة عن الاتفاقات التعاونية واستفادة الشاحنين والمستهلكين منها.

١٤- وأشار بعض المندوبين أيضاً إلى التحديات المطروحة في مجال النقل البحري في بلدانهم، وتبادلوا الخبرات بشأن الإعفاءات والمنافسة في القطاع.

جيم- قضايا المنافسة في مجال بيع حقوق البث الإذاعي والمرئي للأحداث الرياضية الكبرى (البند ٣(أ)٢، من جدول الأعمال)

١٥- عرضت أمانة الأونكتاد الموضوع الذي تناوله اجتماع المائدة المستديرة، وسلطت الضوء على أهمية الرياضة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأهمية البث التلفزيوني في تمويل الألعاب الرياضية، فضلاً عن المشاكل المتعلقة بالمنافسة التي نشأت في إطار بيع حقوق البث الإذاعي والمرئي (TD/B/C.I/CLP/50). وتم التشديد أيضاً على ضرورة تكييف نهج إنفاذ قانون المنافسة في هذا المجال بسبب دخول مقدمي الخدمات الجدد عبر الإنترنت.

١٦- وكان المشاركون في حلقة النقاش هم المتحدث الرئيسي، وهي أستاذة في الأكاديمية الرياضية وخبيرة في شؤون وسائط الإعلام الرياضي؛ ورئيس الاتحاد الفني لكرة القدم في إسبانيا؛ ورئيس التسويق والخدمات القانونية لاتحاد الرابطة الأوروبية لكرة القدم؛ ورئيس وحدة مكافحة الاحتكار ووسائط الإعلام في المديرية العامة للمنافسة التابعة للمفوضية الأوروبية؛ وعضو من مجلس هيئة المنافسة البرتغالية؛ ورئيس الشؤون القانونية والأعمال التجارية ووسائط الإعلام للجنة الأولمبية الدولية.

١٧- وقدمت المتحدث الرئيسية تقريراً عن ووسائط الإعلام الرياضية حللت فيه أثر القطاع الإذاعي والمرئي على الألعاب الرياضية الاحترافية. وأشارت إلى تغير الاتجاه السائد إزاء تصور

الرياضة وإلى أن معظم الشباب يفضلون استخدام هواتفهم المحمولة أو حواسيبهم لمشاهدة الأحداث الرياضية.

١٨- وتناول مشارك آخر في حلقة النقاش سؤالين طرحهما الرئيس بشأن تشجيع المنافسة. وأوضح أن اللجنة الأولمبية الدولية تمتلك حقوق البث العالمية لكل مباراة وتعيّن هيئة خدمات البث الأولمبية بوصفها هيئة البث المضيفة. ونتيجة لذلك، واستناداً إلى المادة ٤٨ من الالتزامات المنصوص عليها في الميثاق الأولمبي، تُكفل المنافسة عن طريق تأمين البث الكامل عن طريق مختلف وسائل الإعلام وبث الألعاب الأولمبية إلى أكبر عدد ممكن من الجمهور في العالم. وتعزيز المنافسة يتضمن استخدام نهج فرادى الأسواق فيما يتعلق بمنح حقوق البث الإذاعي والمرئي وفقاً لما حدث خلال الألعاب الأولمبية عام ٢٠١٨ في بيونغ شانغ، جمهورية كوريا. وعلاوة على ذلك، هناك عدة عوامل ينبغي النظر فيها، مثل المكان، والفصل بين حقوق البث المجاني والمدفوع الأجر، وقيمة الحقوق الحصرية والقوانين المتعلقة بالأحداث المفتوحة للبث/مكافحة احتكار البث. وأشار أيضاً إلى بعض مزايا الخدمات الإعلامية على الإنترنت فيما يتعلق بمقدارها وإمكانية تكييفها وتخصيصها، وخفض حواجز الوصول أمام موردي الخدمات، وسهولة وصول المستهلك إلى البيانات و/أو إيصالها.

١٩- وتناول مشارك آخر في حلقة النقاش تدابير الاتحاد الإقليمي للرابطة الأوروبية لكرة القدم الرامية إلى تعزيز المنافسة. ومن هذه التدابير اختيار تعزيز نماذج البيع المشترك، التي اعتمدت كنموذج موحد في أوروبا بدلاً من النماذج السابقة القائمة على التفاوض مع فرادى الأندية. وقدم آراء متعمقة بشأن الحقوق الحصرية الإقليمية التي يعترف بأنها خطوة متقدمة نحو تحفيز أصحاب حقوق البث الإذاعي والمرئي والمستهلكين. وقال إن التنظيم الذاتي هو أفضل نهج لتعزيز المنافسة في السوق من أجل توفير أقصى قدر من الخيارات للمستهلكين وليس تحقيق الأرباح فحسب. وأشار إلى تأثير المجال الرقمي في بث الأحداث الرياضية، بيد أنه لا يغير البث المباشر للأحداث الرياضية، مع أن البيانات الافتراضية تقوم على بث محتويات لا تكون منقولة بشكل مباشر. وأشار إلى أن اتحاد الرابطة الأوروبية لكرة القدم لا يتوقع أن تؤدي شبكة الإنترنت إلى تعطيل البث المباشر للمناسبات الرياضية خلال السنوات الخمس المقبلة، لأن الإنترنت منبر يكمل البث المباشر.

٢٠- وتناول المشارك التالي في المناقشة بعض النقاط المتعلقة بالاجتهادات القانونية للاتحاد الأوروبي بشأن حقوق البث الإذاعي والمرئي في أوروبا ابتداء من عام ٢٠٠٣ في إيطاليا. ونظرت مفوضية الاتحاد الأوروبي في شروط البث الحصري بين اتحاد الرابطة الأوروبية لكرة القدم وأندية كرة القدم. وأشار أيضاً إلى بعض القرارات المتعلقة بالالتزامات في اتفاقات البيع الجماعي لحقوق البث الخاصة باتحاد رابطة كرة القدم الأوروبية، والدوري الإنكليزي الممتاز، والدوري الألماني الممتاز، والتي وضعتها في الأساس هيئات المنافسة الوطنية الأوروبية، مثل الهيئة الإنكليزية للمنافسة. وكان رفاه المستهلك أحد الاعتبارات الهامة عند التعامل مع قضايا المنافسة.

٢١- وشدد مشارك آخر في حلقة النقاش على أهمية حقوق المستهلكين وطريقة شراء حقوق البث. فحتى عام ٢٠١٥، كانت المنافسة مشوهة إلى حد كبير في إسبانيا، لأن كل فريق كرة قدم يمنح حقوق البث الإذاعي والمرئي إلى هيئات بث مختلفة، وهناك تفاوتات اقتصادية بين الأندية. فهذه الأنواع من الاتفاقات تؤدي إلى فرض قيود كبيرة على المنافسة وإلى اختلافات

كبيرة في توزيع الأموال التي يتم الحصول عليها من شركات البث. واعتباراً من عام ٢٠١٥، واتباع النموذج الإيطالي المعمول به منذ عام ٢٠١٠، اعتمد الاتحاد الفني لكرة القدم في إسبانيا نموذج البيع الجماعي لحقوق البث (البيع المركزي) المستخدم من قبل الرابطة الوطنية الأوروبية الأخرى (كانت قبرص والبرتغال الاستثناءين الملحوظين من هذا النموذج). ووفقاً لنموذج البيع الجماعي لحقوق البث، تكون هيئة الدوري الرياضي مسؤولة عن تسويق حقوق البث من خلال العمل الجماعي لمختلف الأندية الإسبانية لكرة القدم، وفق معايير محددة تتبعها الأندية الوطنية لكرة القدم. ومحطات البث التلفزيوني في الواقع لا تقوم بدور الوسيط بين اتحاد كرة القدم الاحترافية والمستهلكين، وبالتالي فهي مسؤولة عن بيانات بروتوكولات الإنترنت الخاصة بالمستهلكين. والمعلومات عن اتجاهات الاستهلاك توفر معلومات عن المستهلكين. وفي إسبانيا كانت البرامج التلفزيونية المدفوعة الأجر آخذة في الازدياد خلال العقد الماضي وانعكس ذلك في كرة القدم.

٢٢- وقدم المشاركون الأخير في النقاش سرداً تفصيلياً للاجتهادات القانونية الوطنية بشأن قضايا المنافسة في البرتغال. فهذا البلد واحد من البلدان القليلة التي لديها نموذج فردي لبيع حقوق البث يؤدي إلى خلق العديد من المشاكل المتعلقة بالمنافسة. وسيكون من المهم تعديل نموذج التفاوض في البرتغال مثلما فعلت بلدان أوروبية أخرى.

٢٣- وتناول بعض المشاركين أيضاً الملامح الرئيسية للاجتهاد القانونية الوطنية الخاصة بباكستان والهند فيما يتعلق بالدوري الممتاز لرياضة الكريكت، مع الإشارة إلى مشاكل المنافسة من قبيل زيادة تركيز السوق والدور السلبي للتكنولوجيات الجديدة الذي يقتصر على الأحداث الإعلامية التي تُبث بشكل مباشر.

دال - استعراض الأقران الطوعي لقانون وسياسة المنافسة في بوتسوانا

(البند ٣ (ب) من جدول الأعمال)

٢٤- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، أجرى فريق الخبراء الحكومي الدولي استعراض أقران طوعياً لقوانين وسياسات المنافسة بالنسبة لبوتسوانا. وترأست وزيرة الاستثمار والتجارة والصناعة في بوتسوانا وفد بلدها. وضم فريق المستعرضين الأقران كل من نائب مفوض لجنة المنافسة في جنوب أفريقيا، والمدير العام لهيئة المنافسة في كينيا، والرئيس السابق للجنة التجارة الاتحادية في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يعمل محاضراً حالياً في جامعة جورج واشنطن.

٢٥- وعرضت وزيرة الاستثمار في بوتسوانا أولويات بلدها فيما يتعلق بالاستثمار والتجارة والصناعة: تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتشجيع الاستثمار، وتطوير الصادرات. وقالت إن هذه الأولويات لا يمكن تحقيقها دون الدور التكميلي لقانون المنافسة الذي يكفل توفير فرص متكافئة عن طريق إزالة الممارسات التجارية التقييدية. وقد اعتمدت بوتسوانا سياسة وطنية للمنافسة في عام ٢٠٠٥ وأنشأت هيئة للمنافسة في عام ٢٠١١. ومنذ ذلك الحين، بلغت نسبة حالات التلاعب في العطاءات ٤٠ في المائة تقريباً، بما في ذلك الكارتلات التي شكلت نسبة ٣٠ في المائة من الحالات التي تم تقييمها. وفي الآونة الأخيرة، وضعت بوتسوانا قضايا الاندماج والمنافسة وحماية المستهلك في كيان جديد هو الهيئة المعنية بالمنافسة والمستهلك. وعلاوة على ذلك، أنشأت بوتسوانا محكمة متخصصة في المنافسة يتوقع أن تعزز المنافسة

والاجتهادات القانونية وأن تساعد في نشر ثقافة المنافسة في البلد. وناشدت الوزيرة السلطات الأخرى والشركاء في التنمية إلى العمل معاً للنهوض بمهمة المنافسة الناشئة.

٢٦- وقدم ممثلو الأونكتاد تقرير استعراض الأقران (UNCTAD/DITC/CLP/2018/1) ولحمة عامة عنه (TD/B/C.I/CLP/50)، وهو يحدد الأطر القانونية والمؤسسية للمنافسة. وللجنة المعنية بالمنافسة وظائف قضائية وتتعلق بصنع القرارات. ويعالج قانون المنافسة لعام ٢٠١١ (المنقح في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧) الممارسات التجارية التقييدية، بما في ذلك الاتفاقات التي تكون باطلة في حد ذاتها أو بسبب انعدام المبرر المعقول لإبرامها، وإساءة استخدام المركز المهيمن. وتم توجيه توصية إلى الحكومة مفادها زيادة الموارد المالية والبشرية للجنة، وتعزيز العمل بصورة مشتركة بين هيئات تنظيم القطاع الاقتصادي واللجنة، ودعم استقلال اللجنة وظيفياً، مع الحفاظ على المهام الوزارية المتمثلة في تنسيق السياسات. أما التوصيات المقدمة إلى اللجنة فشملت استعراض بنيتها المؤسسية وإنفاذها، وبناء القدرات في مجال المنافسة وحماية المستهلك، وطلب عقد مؤتمرات سنوية للدعوة، ووضع منهج دراسي جامعي يتعلق بالمنافسة وحماية المستهلك، ووضع برامج دعوة لفائدة فئات مستهدفة محددة وخارطة طريق مؤسسية لدمج المنافسة مع حماية المستهلك.

٢٧- وقدم الرئيس التنفيذي لهيئة المنافسة في بوتسوانا عرضاً للمسائل المستجدة الناشئة عن قانون المنافسة الذي تم تنقيحه مؤخراً. وتقتضي الملاحقة الجنائية بسبب انتهاكات قانون المنافسة وجود صيغة تعاون جديد بين اللجنة والمدعي العام. وسيكون على الهيئة أيضاً وضع تشريعات فرعية مؤسسية وموضوعية بشأن حماية المستهلك، بما في ذلك وجودها بصورة أكبر في كامل إقليم الدولة لمعالجة احتياجات السكان بوجه عام وتحسين مستويات معيشة شعب بوتسوانا.

٢٨- وخلال جلسة الأسئلة والأجوبة، ورداً على سؤال من أحد المستعرضين الأقران بشأن التكتلات الإقليمية والمسائل العابرة للحدود المخلّة بالمنافسة في البلد، قال وفد بوتسوانا إن قانون عام ٢٠١٠ سمح بالتعاون مع السلطات الأجنبية على أساس المعاملة بالمثل. ويتضمن القانون الجديد حكماً يسمح بالكشف وتقاسم المعلومات السرية من أجل التصدي للتكتلات العابرة للحدود. وتعاونت الهيئة مع البلدان الأخرى من خلال تبادل المعلومات وتنفيذ مداخلات صباحية. كما طرح المشاركون في استعراض الأقران سؤالاً عن التضارب المحتمل بين مهام اللجنة فيما يتعلق بالإنفاذ ومهامها القضائية. وقد تقرر بموجب القانون الجديد إنشاء محكمة متخصصة لمعالجة هذه المسألة. وأثار في سؤاله الأخير مسألة الموارد المالية للمحكمة المتخصصة، التي تعادل الموارد المرصودة للمحكمة العليا في بوتسوانا. وقدم أحد ممثلي لجنة المنافسة رداً مفاده أنه تم اتخاذ الترتيبات اللازمة لضمان تخصيص الموارد المطلوبة للمحكمة، ودعا الأونكتاد إلى المساهمة في تعزيز قدرات أعضاء المحكمة.

٢٩- وطرح مشاركون آخرون في استعراض الأقران سؤالاً عما إذا كان لبوتسوانا أنظمة ملائمة لحماية المستهلك. ورد وفد بوتسوانا قائلاً إن صلاحيات اللجنة في مجال المقاضاة والإنفاذ تُخدم حماية المستهلك بصورة أفضل، لأن اللجنة في وضع أفضل لتلقي الشكاوى وضمان الجبر. وفيما يتعلق بإبطال عمليات الاندماج من قبل اللجنة، فإن القانون يمنحها هذه الصلاحية، غير أن هناك جوانب عملية تعوق التنفيذ الكامل. وأثار المشاركون في استعراض الأقران الحكم المعمول به

في البلد الذي يسمح بتعريف الهيمنة عن طريق عتبة الحصص السوقية لأن ذلك من شأنه أن يبسر الإنفاذ.

٣٠- وطرح المشاركون الأخير في استعراض الأقران سؤالاً عن نوع المساعدة التقنية التي كانت متاحة في الماضي وقد تكون ضرورية. فرد وفد بوتسوانا قائلاً إن البلد تشارك بنشاط في الشبكة الدولية للمنافسة، ومنظمة التعاون والتنمية وفي منتدى المنافسة لأفريقيا. وقدمت اللجنة المعنية بالمنافسة الرعاية للدورات التدريبية الداخلية والخارجية لموظفيها من أجل زيادة القدرات التقنية. وسأل المشاركون في استعراض الأقران عن كيفية تعاون اللجنة مع السلطة القضائية. وبالنظر إلى الولاية الجديدة المتعلقة بحماية المستهلك، سأل أيضاً عن الكيفية التي يمكن بها للهيئة تحسين ترتيب المهام حسب الأولويات. ورد وفد بوتسوانا قائلاً إن القضاة مستقلون، وقد تمكنت بوتسوانا من توفير التدريب للقضاة، بالتعاون مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وتم تحقيق نتائج لم تكن كلها إيجابية. وقال إن استراتيجية إشراك أصحاب المصلحة في الهيئة ستشمل القضاة. وسيكون على بوتسوانا أيضاً إدراج الولاية الجديدة المتعلقة بحماية المستهلك في استراتيجية التدخل في السوق، وتحسين إدارة المعارف وزيادة قدرات الموظفين.

٣١- وخلال جلسة التحاور، طرح رئيس اللجنة المعنية بالمنافسة في بوتسوانا أسئلة على المشاركين في استعراض الأقران وأعضاء الوفود الآخرين. واستعرض أحد المندوبين تجربة الولايات المتحدة الأمريكية التي تطلب من المحاكم إنفاذ القرارات الصادرة من الهيئة المعنية بالمنافسة، وهو أمر يحدث بانتظام، وعدم الامتثال لذلك من شأنه أن يمس باحترام المحكمة. وتناول مندوب آخر كيفية استخدام جمهورية تنزانيا المتحدة المبيعات الكلية والحصص السوقية كمعيار لتقييم الهيمنة. وتناول أيضاً الأثر الإيجابي لوضع المنافسة والقطاعات الخاضعة للتنظيم تحت وزارة واحدة. وتطرق مندوب آخر لاستفادة زامبيا من وسائل الإعلام مرتين في السنة للتوعية بعمل الهيئة المعنية بالمنافسة. وأشار مندوب آخر إلى تجربة زمبابوي في قضايا المنافسة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، والتي شهدت إجراء مشاورات بين السلطات المختصة. وقال مندوب آخر إن قانون المنافسة في جنوب أفريقيا ينطبق على جميع المجالات التجارية، مما يعطي هيئة المنافسة ولاية حصرية في مجال المنافسة، بما يشمل الشركات المملوكة للدولة والقطاعات المنظمة، الأمر الذي أكدته المحكمة العليا. ولاحظ مندوب آخر أن إسواتيني تنظر في التجريم بموجب قانون المنافسة.

٣٢- وعرضت أمانة الأونكتاد في وقت لاحق مقترحاً يتعلق بمشروع للمساعدة التقنية من أجل تنفيذ توصيات استعراض الأقران الخاص ببوتسوانا. كما أطلقت الأمانة مشروعاً تحت عنوان "القائمة الافتراضية لأفضل الممارسات الدولية المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك". وهدف القائمة الافتراضية هو أن تكون بمثابة أداة تفاعلية لتبادل الآراء فيما بين الدول الأعضاء. وستتم التغذية بالمعلومات من قبل السلطات الوطنية وسيتم الأونكتاد إدارة الموقع الشبكي^(٤). وقام المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة الحرة وحماية الملكية الفكرية في بيرو بتطوير المشروع وتقديمه كمنحة. وعرض مندوب بيرو نتائج المشروع الرائد الذي يضم أفضل الممارسات من ١٢ دولة عضواً، ودعا جميع الوفود إلى تقديم معلومات لإدماجها في القائمة الافتراضية.

(٤) <http://ccpcatalog.unctad.org/>

هاء- تقرير عن العمل المتعلق ببناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة (البند ٣ (ج) من جدول الأعمال)

٣٣- قدمت أمانة الأونكتاد استعراضاً محدثاً لمسألة بناء القدرات والمساعدة التقنية المتعلقة بقوانين وسياسات المنافسة المضطلع بها خلال السنة الماضية (TD/B/C.I/CPLP/14). وتم عقب ذلك تنظيم حلقة نقاش شارك فيها: وزير وعضو مجلس المنافسة المسؤول عن مكافحة الاحتكار وشؤون المنافسة في اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية؛ ومدير شؤون التجارة والمنافسة في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا؛ ومدير إدارة المنافسة التابعة لوزارة الصناعة والتجارة والتموين في الأردن؛ ومدير هيئة حماية المستهلك والمنافسة في بنما.

٣٤- وقدمت الأمانة لمحة عامة عن برامج المساعدة التقنية في الآونة الأخيرة تضمنت معلومات عن الدعم المؤسسي، وبناء القدرات، والدعوة، والتجارة الرقمية والدراسات المتعلقة بالسوق، والتعاون بين بلدان الجنوب. وإضافة إلى تنفيذ ٢٦ من استعراضات الأقران الطوعية منذ عام ٢٠٠٥، تولت الأمانة مؤخراً تنفيذ مشاريع إقليمية في أمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ووسط أفريقيا، وفي بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٣٥- وتناولت إحدى المناقشات التعاون الجاري بين الأونكتاد واللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، الذي كان في شكل تحليل من قبل خبراء لقانون المنافسة في الاتحاد الأوروبي والمنطقة الأوروبية الآسيوية من وجهة الاقتداء بأفضل الممارسات والتجارب في مجال تنظيم مكافحة الاحتكار.

٣٦- وتناولت إحدى المشاركات في النقاش مشروع بناء القدرات الجاري في إطار الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، وأعربت عن تقديرها للجهود التي يبذلها الأونكتاد في مجال التنفيذ. وذكرت أن الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠١٧ أتاح إطلاق البرنامج الإقليمي للأونكتاد لفائدة بلدان الجماعة بهدف تطوير وتعزيز الإطار القانوني والمؤسسي لتشجيع المنافسة وحماية المستهلك في المنطقة. والبلدان المشمولة هي تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو.

٣٧- وتناول مناقش آخر تجربة هيئة المنافسة في بنما، التي تحتم في المقام الأول بحماية وضمان حقوق المستهلكين، وكذلك عملية المنافسة الاقتصادية الحرة من أجل الحفاظ على المصلحة العليا للمستهلك. وشدد على أن الهيئة المعنية بحماية المستهلك والمنافسة مخولة قانوناً بتقديم المشورة إلى الجهات الفاعلة الاقتصادية، والجمعيات، والمؤسسات الأكاديمية، وغيرها من منظمات المجتمع المدني والقطاع العام بشأن المسائل المتعلقة بالمنافسة.

٣٨- وتناول المناقش الأخير عمل البرنامج الخاص بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الأردن من حيث إعداد وتنفيذ أنشطة التوعية في مجال قوانين وسياسات المنافسة.

٣٩- وتناول بعض المناقشين تجاربهم المتعلقة ببرنامج الأونكتاد للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبرنامج الأونكتاد المتعلق بالمنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية، على التوالي، وأعربوا

عن تقديرهم لفرص تعزيز التعاون، بما في ذلك تبادل المعلومات والبيانات بشأن المسائل المتعلقة بسياسات المنافسة.

واو- تقرير فريق النقاش المعني بالتعاون الدولي (البند ٣(هـ) من جدول الأعمال)

٤٠- ألفت أمانة الأونكتاد الضوء على عمل فريق النقاش بشأن التعاون الدولي، والذي تضمن إعداد تقرير استقصائي عن العقبات التي تعترض التعاون الدولي، وكذلك المقترحات المقدمة من البلدان الأعضاء بشأن الآليات الدولية، مثل مجموعة أدوات مكافحة الممارسات التجارية التقييدية التي قدمها الاتحاد الروسي، واقترح مقدم من المكسيك لتعزيز التعاون الدولي^(٥). وقدم أعضاء فريق النقاش معلومات إضافية بشأن مسائل محددة.

٤١- ولاحظ أحد أعضاء فريق النقاش أن مجموعة الأدوات المقدمة من الاتحاد الروسي هي مجموعة صكوك يمكن أن تيسر كشف الممارسات المخلة بالمنافسة عبر الحدود. وأعرب عن تقديره للتعليقات الواردة من مختلف الهيئات المعنية بالمنافسة خلال أربعة اجتماعات افتراضية عُقدت بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ وحزيران/يونيه ٢٠١٨. ومجموعة الأدوات يمكن أن تكون بمثابة الأساس لتقديم اقتراح يتعلق بإصلاح مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، مع مراعاة التغييرات التي حدثت منذ عام ١٩٨٠ ونتائج تطوير الاقتصاد الرقمي. ومجموعة الأدوات هذه مكتملة للجهود الأخرى، مثل الجهود التي تبذلها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والشبكة الدولية للمنافسة. وينبغي أن يواصل فريق النقاش عمله وأن يقترح إجراء تنقيح خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثامن المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية، المزمع عقده في عام ٢٠٢٠.

٤٢- وأعرب عضو آخر من أعضاء فريق النقاش عن تقديره للجهود المبذولة لوضع مجموعة الأدوات التي سلطت الضوء على العقبات القانونية، والقيود من حيث الموارد والمسائل المتعلقة بالسرية التي تعوق التعاون الدولي. وحث الاجتماع على الاستفادة من الأدوات الموجودة أولاً، وحذر من الازدواجية، مع الإشارة إلى العمل المضطلع به، على سبيل المثال، من قبل الفريق العامل المعني بعمليات الاندماج التابع للشبكة الدولية للمنافسة. وسيتمثل دور الأونكتاد في توفير منبر لتعزيز ونشر الممارسات الجيدة، ولا سيما بالنسبة للوكالات الناشئة.

٤٣- وأكد عضو آخر في فريق النقاش على أن التعاون الدولي يحتل مكان الصدارة في جدول أعمال منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وقد تم بالفعل تقديم عدة توصيات. والممارسات الموصى بها المقدمة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي طرحت في عام ٢٠١٤، تغطي طائفة من أشكال التعاون التقليدية، مثل الإخطار وتبادل المعلومات غير السرية. وتم أيضاً إدراج إطار جديد بشأن المعلومات السرية، فضلاً عن المساعدة في التحقيقات. ومع ذلك، فإن عمل فريق النقاش المعني بالتعاون الدولي سيكون مهماً ومفيداً على نحو خاص في الوصول إلى البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان

(٥) انظر، الاستنتاجات المتفق عليها خلال الدورة السادسة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة (TD/B/C.I/CLP/47، الفصل الأول).

الاقتصادي، ومن المزمع إجراء استقصاء لأعضائه في عام ٢٠١٩ بغية تقييم التطبيق الفعلي للتوصيات.

٤٤ - ولفتت عضوة رابعة في فريق النقاش الانتباه إلى استعراض أُجري في أيار/مايو ٢٠١٨، ودعت إلى اتباع نهج مرن إزاء التعاون الدولي، استناداً إلى النماذج التي وضعها الأونكتاد، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والشبكة الدولية للمنافسة، والاعتراف بقيمة التعاون غير الرسمي. وسلطت الضوء على أهمية إقامة العلاقات من خلال الاتصالات على مستوى الموظفين في جميع الولايات القضائية، فضلاً عن الدور الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال إدارة المعارف وتيسير الربط الشبكي. ويمكن للأونكتاد تعميم جميع المعلومات المتاحة على أعضائه عن طريق مستودع بيانات يكون متاحاً للجميع. وينبغي تطوير استراتيجية لجمع المعارف ونشرها وتعزيز إنشاء شبكات جديدة من خلال التجمعات الإقليمية. وسيكون من المهم تبادلي التداخل، والتشجيع على المشاركة على أساس طوعي، وضمان عدم المساس باستقلالية الوكالات.

٤٥ - وأشار عضو آخر في فريق النقاش إلى أهمية التعاون الدولي من منظور ولاية قضائية صغيرة لديها اقتصاد له روابط على الصعيد العالمي. وكان المقترح المقدم من المكسيك موضع تقدير كبير، لا سيما وأنه حدد الأدوات اللازمة للتعاون الدولي التي يمكن أن تكون مفيدة أيضاً للوكالات المنشأة حديثاً. وقال إن هناك حاجة إلى نهج عملي غير ملزم يكون قائماً على الاحتياجات، مع التركيز على نشر أفضل الممارسات من خلال العمل المتواصل لفريق النقاش.

٤٦ - وأشادت عضوة أخرى في فريق النقاش بالعمل المثمر الذي اضطلع به فريق النقاش، وأكدت من جديد وجود آراء متباينة بشأن أنواع الوسائل اللازم اعتمادها ودرجة الرسمية أو الإلزامية التي يتعين الاتفاق عليها. وكما أظهرت التجربة، يتوقف الكثير على المشاورات فيما بين الوكالات، لا سيما وأن الوكالات الناشئة غالباً ما تواجه قيوداً من حيث الموارد. وشجعت على زيادة مشاركة هذه الوكالات واقترحت تطوير مبادئ توجيهية بشأن التعاون الدولي.

٤٧ - وقدم عضو آخر في فريق النقاش لمحة تاريخية عن عدة منابر قائمة منذ عدة سنين، وقدم أمثلة على التحقيقات التي جرت عبر الحدود للممارسات المخلة بالمنافسة، مثل شركات النقل البحري، وشركات عملاقة في مجال التكنولوجيا، وعمليات الاندماج الضخمة التي حدثت مؤخراً وما إلى ذلك. وشكلت مجموعة الأدوات المقترحة خطوة في اتجاه تعزيز التعاون الدولي، بغية تعزيز التعاون بين الوكالات بدلاً من التعاون بين الدول. واقترح اتباع نهج تدريجي للتنفيذ، يبدأ بالمستوى الثنائي بدلاً من المستوى المتعدد الأطراف.

٤٨ - وأشاد عضو آخر في فريق النقاش بالدراسة الاستقصائية التي أجراها الأونكتاد لأنها مكتملة للأدوات التي قدمتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والشبكة الدولية للمنافسة، وتسلب الضوء على الأسباب التي أعاققت التعاون الدولي. وعلى الرغم من عدم احتمال حدوث توافق كامل في الآراء بشأن اتفاق دولي آخر، اقترح هذا العضو أن المضي قدماً قد يتطلب إعادة تركيز مجموعة الأدوات، والتحول من وضع المعايير إلى التثقيف/إسداء المشورة، ويمكن أن يدرج ذلك في خطة العمل المقبلة لفريق الخبراء الحكومي الدولي.

٤٩- وأعقب ذلك تنظيم جلسة تحاور. وكانت معظم التعليقات الواردة من بعض الدول الأعضاء داعمة لمجموعة الأدوات المقدمة من الاتحاد الروسي. ودعا أحد المندوبين إلى تحديث آليات للتعاون العملي والفعال، بينما أكد مندوب آخر أن التوقيت مناسب لعمل فريق النقاش. ودعا العديد من المندوبين إلى مواصلة عمل فريق النقاش لمدة سنة من أجل النظر في إمكانية تحديث الوثائق التوجيهية الحالية للأونكتاد. وشدد أحد المندوبين على أهمية المضي قدماً بصورة واقعية.

٥٠- وأشاد أحد ممثلي القطاع الخاص بالاقترحات العملية المقدمة من فريق المناقشة وتناول جوانب تكامل المقترحات، حيث تركز مجموعة الأدوات المقدمة من الاتحاد الروسي على المسائل الإجرائية في حين يركز المقترح المكسيكي على الاعتبارات العملية والموضوعية. وفي سبيل المضي قدماً، اقترح وضع دليل عملي يحدد ماهية التعاون الدولي وكيفية وجهات الاتصال، فضلاً عن إضافة المواضيع المتعلقة بالإنصاف ومراعاة الأصول القانونية، فيما يتعلق بحماية المعلومات التي يتم تبادلها والاستثناءات من القواعد العامة.

ثالثاً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٥١- في الجلسة العامة الافتتاحية، المعقودة في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٨، انتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة السيدة فاديا خليل (باكستان) رئيسة للفريق، والسيدة جوليانا لطيفي (ألبانيا) نائبة للرئيسة - مقرر.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٥٢- اعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة TD/B/C.I/CLP/48. وبالتالي كان جدول الأعمال كما يلي:

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال
- ٣- برنامج العمل، بما في ذلك بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية فيما يتعلق بقوانين وسياسات المنافسة:

(أ) الدراسات المتعلقة بأحكام مجموعة المبادئ والقواعد المنصرفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية:

١' التحديات التي تواجهها البلدان النامية فيما يتعلق بالمنافسة والتنظيم في قطاع النقل البحري

٢' قضايا المنافسة في مجال بيع حقوق البث الإذاعي والمرئي للأحداث الرياضية الكبرى

- (ب) استعراض الأقران الطوعي لقانون وسياسة المنافسة في بوتسوانا
 (ج) تقرير العمل المتعلق ببناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة
 (د) استعراض الفصلين الخامس والسادس من قانون المنافسة النموذجي
 (هـ) تقرير فريق النقاش المعني بالتعاون الدولي

- ٤- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة
 ٥- اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

جيم- استعراض الفصلين الخامس والسادس من قانون المنافسة النموذجي (البند ٣(د) من جدول الأعمال)

٥٣- عرضت أمانة الأونكتاد، في جلسة غير رسمية عُقدت قبل الجلسة العامة الختامية، التنقيحات المدخلة على الفصلين ٥ و ٦ من قانون المنافسة النموذجي، وشمل ذلك تحديداً للمعلومات المتعلقة بالأمثلة القائمة من مختلف الولايات القضائية، وإضافة أمثلة جديدة من ولايات قضائية أخرى. والفصل ٥ بشأن الإخطار بالاتفاقات، يشتمل حالياً على مقارنة منقحة بين نظم الإخطار المسبق واللاحق مع الإشارة إلى مزايا وعيوب كل منها، لا سيما بالنسبة لوكالات المنافسة الناشئة. وتتضمن التنقيحات المدخلة على الفصل ٥ أيضاً معلومات مستكملة عن تشريعات المنافسة وسلطات الولاية القضائية، مع جدول جديد يشمل أنواع نظم الإخطار في ألبانيا، وأستراليا، وإيطاليا، وسنغافورة، وتركيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. والتعليقات على الفصل ٦ تشتمل حالياً على معلومات مستكملة تعكس التغيرات في التشريعات المتعلقة بالمنافسة أو المؤسسات في الولايات القضائية ذات الصلة، وكذلك أمثلة إضافية من هونغ كونغ (الصين)، وموريشيوس، عن عتبات اختصاص هيئات المنافسة في نظم مراقبة عمليات الاندماج القائمة على الإخطار الطوعي؛ ونظم المراقبة الإلزامية لعمليات الاندماج في كندا، وشيلي وإسرائيل؛ ومعايير التقييم الموضوعي في كوستاريكا والهند؛ وسبل الانتصاف في الاتحاد الروسي.

دال- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة (البند ٤ من جدول الأعمال)

٥٤- اعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الختامية المعقودة في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٨، جدول الأعمال المؤقت لدورته الثامنة عشرة (المرفق الأول).

هاء- اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة
(البند ٥ من جدول الأعمال)

- ٥٥- أذن فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الختامية أيضاً، لنائبة الرئيسة -
المقررة بأن تضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام الدورة.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال
- ٣- برنامج العمل المتعلق بقوانين وسياسات المنافسة:
 - (أ) تقرير عن العمل الذي اضطلع به فريق النقاش بشأن التعاون الدولي
 - (ب) قضايا المنافسة في الاقتصاد الرقمي
 - (ج) قضايا المنافسة في القطاع الصحي، وتحديدًا النظر في خدمات الرعاية الصحية والمستحضرات الصيدلانية
 - (د) التعاون الدولي بين الهيئات المعنية بالمنافسة في مكافحة الممارسات المخلة بالمنافسة عبر الحدود، وعمليات الاندماج.
 - (هـ) استعراض الأقران الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة
 - (و) تقرير العمل المتعلق ببناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة
 - (ز) استعراض الفصلين التاسع والعاشر من قانون المنافسة النموذجي
- ٤- جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر الأمم المتحدة الثامن لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية
- ٥- اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

المرفق الثاني

الحضور*

١ -	حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:
	الاتحاد الروسي
	إثيوبيا
	الأرجنتين
	الأردن
	أرمينيا
	إسبانيا
	إسواتيني
	ألبانيا
	ألمانيا
	آيرلندا الشمالية
	إيطاليا
	باكستان
	البرازيل
	البرتغال
	بنما
	بوتسوانا
	بوركينافاسو
	بيرو
	بيلاروس
	تايلند
	تركيا
	ترينيداد وتوباغو
	تشاد
	تونس
	الجزائر
	الجمهورية الدومينيكية
	جمهورية الكونغو الديمقراطية
	جمهورية تنزانيا المتحدة
	جمهورية كوريا
	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
	جنوب افريقيا
	جورجيا
	رومانيا
	زامبيا
	زمبابوي
	سري لانكا
	السلفادور
	السنغال
	السودان
	سورينام
	سويسرا
	سيشيل
	صربيا
	الصين
	العراق
	عمان
	غواتيمالا
	فرنسا
	الفلبين
	فييت نام
	قطر
	قيرغيزستان
	كازاخستان
	كمبوديا
	الكونغو
	الكويت
	كينيا
	لاتفيا
	لبنان
	ماليزيا
	مصر
	المغرب
	المكسيك
	ملاوي
	المملكة العربية السعودية
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
	موريشيوس
	ميانمار

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/C.I/CLP/INF.8.

- | | |
|----------------------------|-----------|
| الهند | ناميبيا |
| هنغاريا | النمسا |
| الولايات المتحدة الأمريكية | نيبال |
| اليابان | نيجيريا |
| اليمن | نيكاراغوا |
- ٢- وحضر الدورة ممثلون عن عضو المؤتمر التالي:
دولة فلسطين
- ٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية مُمثلة في الدورة:
مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ
السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
الجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا
اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية
الاتحاد الأوروبي
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا
- ٤- وكانت أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها التالية مُمثلة في الدورة:
مركز التجارة الدولية
- ٥- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية مُمثلة في الدورة:
منظمة التجارة العالمية
- ٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية مُمثلة في الدورة:
الهيئة العامة
الجمعية الدولية لوحدة وثقة المستهلكين
مؤتمر التجار العالمي
رابطة القانون الدولي
الهيئة الخاصة
غرفة الشحن البحري الدولية